

المكاسب التي حققها من عدوانه ، وهي فكرة تقبلها الرأي العام العالمي وأيدتها قرارات مجلس الامن ، ٢ - ان اسرائيل غير معرضة لخطر الإبادة كما كانت تدعي ، ولكنها على العكس دولة ذات أطماع توسعية عدوانية لا تهدد سلامة الاقطار العربية المجاورة فحسب بل تهدد الامن العالمي كله ، ٣ - ان رفض المجموعة الحاكمة الفاشية في اسرائيل لكل مبادرات السلام العالمية والعربية ، وتحديها للارادة العالمية وعدم انصياعها لكل القرارات الخاصة بانسحابها من الاراضي المحتلة يسيء الى الاقتصاد الاوروبي ويحمله اعباء متزايدة يكبر خطرها مع كبر ازمة الطاقة في العالم .

ومن المؤكد ان اسرائيل كانت قبل اندلاع القتال تعاني المزيد من العزلة على الصعيد الدولي بشكل عام . وكانت أهم مظاهر تدهور مكانة اسرائيل عالميا في هذا الشهر : أولا ، الادانة الشديدة التي تلقتها من مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في الاسبوع الاول من شهر ايلول المنصرم ( راجع « شؤون فلسطينية » عدد ٢٦ ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، ص ١٢ - ٢٠ ) . ثانيا ، استمرار الضغط السعودي على الرئيس نيكسون لتبديل سياسته نوعا ما باتجاه تحريك الجهود المخيم على النزاع في الشرق الاوسط بهدف تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويعتمد الضغط السعودي على التلويح بعدم رفع انتاج البترول بما يتناسب مع الحاجات الاستهلاكية للولايات المتحدة . وكان السفير الأمريكي الجديد في السعودية ، جيمس كنس ( الذي كان يشغل منصب كبير الخبراء في شؤون المحروقات والطاقات في وزارة الخارجية الامريكية ) ، قد نبه في مقابلة صحفية في اواخر شهر ايلول الى ان العربية السعودية جادة في رفضها زيادة انتاج بترولها ما لم يتحسن الموقف الامريكي لجهة التخفيف من دعم اسرائيل في اصرارها على الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة ( راجع « شؤون فلسطينية » ، عدد ٢٦ ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، ص ١٧٩ - ١٨٢ ) . ثالثا ، رفض المحكمة العليا في النرويج الافراج عن الاسرائيليين المعتقلين بتهمة الاشتراك في اغتيال المناضل احمد بو شيكي في شهر تموز الماضي . وكانت وزارة الخارجية النرويجية قد اعلنت ان وجود أية صلة بين الحكومة الاسرائيلية ومرتكبي الجريمة يشكل « مسألة في غاية الخطورة » بالنسبة للحكومة النرويجية ، كما ابلغ وزير الخارجية النرويجي السفير الاسرائيلي عن قناعة حكومته بارتباط المجرمين بالسلطات الاسرائيلية . رابعا ، وصل الضيق الاوروبي بسلك الحكومة الاسرائيلية ومواقفها ذروته في قيام السلطات النمساوية بالغاء كل التسهيلات المقدمة الى تل ابيب من أجل نقل المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل ، وجاء الاجراء على اثر قيام الفدائيين الفلسطينيين باحتجاز رهينتين من هؤلاء المهاجرين . وأهم ما في هذا الحدث هو : ( أ ) تأكيد رئيس الحكومة النمساوية ( كرايسكي ) بأن اقتراح انهاء التسهيلات المقدمة لاسرائيل جاء من طرفه هو لتسوية قضية الرهائن ولم يتقدم بطلبه الفدائيون ، وان حكومته كانت تفكر في اتخاذ مثل هذه الخطوة واغلاق معسكر شوناو لتجميع المهاجرين منذ فترة . ولم يترك كرايسكي مجالاً للشك في أنه كان ينتظر الفرصة المناسبة للاقدام على ذلك وقد زوده الفدائيون بها . ( ب ) مقاومة كرايسكي الشجاعة والعنيدة لكل الضغوط الامريكية والاسرائيلية كي يتراجع عن قراره ، مما يبين مستوى الضيق الذي وصلت اليه السلطات بسبب التصرفات الاسرائيلية . ومما يلفت الانتباه ان بلدا مؤيدا لاسرائيل ومتعاطفا معها كل التعاطف مثل هولندة قد رفض بسرعة محاولات اسرائيل لجره للحلول محل النمسا في تقديم التسهيلات المطلوبة للمهاجرين اليهود . عندما اشاعت اجهزة الاعلام الاسرائيلية انباء بهذا المعنى كذبها ناطق رسمي هولندي بلغة دبلوماسية عندما صرح « ان الانباء الصحافية الاسرائيلية التي تحدثت عن عرض من هولندة للحلول محل النمسا هي انباء سابقة لاوانها ، وان حكومته لا تزال تنتظر المزيد من المعلومات حول قضية الهجرة قبل